المجلس الوطني لحقوق الإنسان
ⵜⴰⵙⴷⴰⵡⵜ ⵏ ⵜⵣⵔⴼⵜ ⵜⴰⵏⴰⵎⵓⵔⵜ
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

12 et 13 /05/2012

مع المجتمع

بني ملال :
محمد رفيق

مأسسة مكافحة التمييز

أكد علال البصراوي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (بني ملال – خريبكة)، أن موضوع المناصفة ومحاربة التمييز يندرج في سياق البرامج المسطرة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان، للعمل على تنزيل الدستور في شقه المرتبط بمحاربة التمييز، وتحديثه في الفصل 19 من الدستور.

ويندرج اللقاء أيضا في إطار الأنشطة التواصلية، التي تنظمها اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان (بني ملال – خريبكة)، من خلال ندوة حول موضوع المناصفة ومحاربة التمييز، احتضنتها، أخيرا، مدينة أفورار، التابعة للنفوذ الترابي لإقليم أزيلال، بتنسيق مع لجنة تادلة أزيلال، وتمحورت مداخلات الندوة حول تقديم الدراسة المقارنة، التي أنجزها المجلس الوطني لحقوق الإنسان، حول التجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز، بالإضافة إلى تقديم ورقة حول التدابير والإجراءات المحلية لضمان المناصفة في إطار الجهوية الموسعة.

وتناولت نعيمة بنواكريم، ممثلة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان في عرضها، مختلف الدراسات موضوع مقارنة لكل الهيئات التي تشتغل على مكافحة التمييز في أفق تدبير نقاش وطني، ومواكبة عملية لتفعيل الدستور في مجال إحداث هيئة للمناصفة ومكافحة التمييز، واستعرضت المتحدثة، في هذا الصدد، تجارب أزيد من 12 دولة في العديد من القارات، كما سطرت هدف اعتماد تصور أولي حول هيكلة الهيئة، من حيث وظائفها وتركيبتها، والمهمات المنوطة بها في السياق المغربي.

وتضمنت محاور الندوة محاكمة رمزية للفصل 20، من مدونة الأسرة وشركائه وتحديدا الفصل 475، ومعلوم أن الفصل 20 يثير مشاكل عديدة باعتباره يتعلق بتزويج القاصرات، وأن هذه الظاهرة رغم أن المشرع، جعل منه استثناء، إلا أنه من الناحية العملية، هناك حالات عديدة جدا لتزويج القاصرات، مع ما يترتب عن ذلك من آثار سلبية اجتماعية ونفسية وصحية على هؤلاء القاصرات وعلى ذويهن وأهاليهن..

واعتبر المشاركون أن الندوة ذات طابع تحسيسي توعوي بكل المقاييس، إذ تتوخى برأيهم التحسيس بمخاطر تزويج القاصرات، وتداعياته الاجتماعية والنفسية والاقتصادية، والعمل سويا مع كافة الشركاء والمتدخلين وذوي الاختصاص من الناحية الإجرائية على التجسيد الميداني لمختلف التوصيات الواردة في هذا الشأن، وعلاقة ذلك بتنزيل الفصل 19 من الدستور في شقه المرتبط بتأسيس مجلس للمناصفة، يستوحي أفكاره ومبادئه، من خلال الاطلاع على التجارب المقارنة، لدول كان لها السبق الحقوقي في هذا المجال ●

المنعطف
جريدة يومية شاملة
www.almounaataf.ma

في اعتصامهم أمام مجلس حقوق الإنسان..ضحايا سنوات الرصاص يطالبون بتطبيق توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة

■ أمال المنصوري

يخوض سبعون شخصا من ضحايا سنوات الرصاص اعتصاما مفتوحا أمام المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، منذ 17أبريل المنصرم، للمطالبة بإدماجهم الفوري اجتماعيا وتمتعيهم بالتغطية الصحية وتطبيق المقررات التحكيمية الصادرة في هذا الشأن عن هيأة الإنصاف والمصالحة، فضلا عن توصيات التقرير الختامي لهذه الأخيرة. و دعا المعتقلون السياسيون من الجمعيات الحقوقية لزيارتهم أمام المجلس الوطني لحقوق الإنسان للوقوف بجانب هذه الفئة حتى تنال حقوقها.

وكانت مجموعة المعتقلين السياسيين السابقين وجهت، في وقت سابق، رسالة إلى الوزير الأول، و رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، من أجل التدخل لتنفيذ القرارات المتعلقة بالإدماج الاجتماعي لضحايا الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وما يزال المعتقلين السياسين السابقين ضحايا سنوات الجمر و الرصاص، يسجلون التباطؤ و التماطل في تنفيذ توصيات هيئة الإنصاف و المصالحة المتعلقة بالإدماج الاجتماعي و التسوية الإدارية، حسب البيان الذي توصلنا بنسخة منه. أن ملف الاختفاء القسري و الاعتقال التعسفي سيظل مفتوحا إلى أن يتم إجلاء الحقيقة الكاملة و الكشف عن المصير الحقيقي.

و أضافوا في بيانهم أن هناك عددا من الملفات للضحايا لازالت عالقة لم يصدر في حقها أي مقررات تحكيمية لكونها لا تتوفر فيها شروط الآجال لهذا السبب لم يستجب لها المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

و اعتبروا أن إنصاف و جبر الضرر الفردي لما تبقى من الضحايا المباشرين للسياسة القمعية التي مارستها الدولة خلال المراحل الماضية التي عاشها المغرب منذ 1956إلى سنة 1999مطلبا مشروعا يجب أن يتم دون تمييز من أي نوع، أو لأي سبب، دون استثناء.

و في السياق ذاته اعتبر المعتقلون أن التقارير الصادرة عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان تشكل قمة العبث و الاستهتار، و طالب المعتقلين في بيانهم بنشر لائحة الأسماء الكاملة للضحايا المباشرين الذين تمت تسوية ملفاتهم و كذلك أسماء الضحايا .

Nador

Rencontre sur la nouvelle Constitution et les droits de l'homme

La Commission Régionale des Droits de l'Homme d'Al Hoceima-Nador organisera, ce samedi à Nador, une journée d'étude sous le thème «lecture de la nouvelle Constitution: Bilan du parcours des droits de l'homme au Maroc».

Cette rencontre vise à ouvrir le débat sur l'activation des mécanismes de la nouvelle Constitution, aussi bien au niveau social que politique, et l'enjeu du succès de l'expérience marocaine dans la réintégration à l'échelle internationale, indique un communiqué du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH).

Plusieurs professeurs spécialisés en la matière, des avocats de Nador et d'Al Hoceima, des universitaires, des acteurs associatifs et des défenseurs des droits de l'homme vont prendre part à cette manifestation, ajoute le communiqué.

La même source rappelle que la Commission Régionale des Droits de l'Homme d'Al Hoceima-Nador, créée en janvier dernier, est chargée du suivi de la situation des droits de l'homme dans la région et de la réception des plaintes relatives aux éventuelles violations, conformément aux termes du Dahir portant création du CNDH.

Cette commission est également chargée de l'exécution des programmes et projets du CNDH relatifs au renforcement des droits de l'homme, en collaboration avec les acteurs concernés au niveau de cette région.